الهاشم أكدت تأييدها لإجراءات مدير هيئة الزراعة بالتحقيق في ملف القسائم الزراعية الموزعة دون وجه حق

«الإحلال» تستدعي الصالح والصبيح لمعرفة مدى الالتزام بتوظيف الكويتيين محل الوافدين في القطاعين الحكومي والخاص

سامح عبدالحفيظ

قررت لجنة الإحلال وأزمة التوظيف في اجتماعها أمس استدعاء نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح للوقوف على مدى تطبيق سياسة الإحلال في القطاعين الحكومي والخاص وتقديم كشف بجميع المشاريع ونسب الإحلال المطلوبة ومدى الالتزام بها بجداول زمنية.

وقالت مقررة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة اجتمعت اليوم (أمس) بجميع أعضائها لمناقشه التصريحات الحكومية المتناقضة بشأن الإحلال واستبدال وظائف الوافدين بالكويتيين.

وأشارت الهاشم إلى أن هناك وظائف لا يوجد داع لأن يشغلها الوافد في ظل وجود نسبة بطالة تصل إلى 12 ألف مواطن، مشيرة إلى أن الحكومة سبق أن صرحت بإلغاء 3108 وظائف للوافدين وإحلال المواطنين مكانهم.

وأوضحت أن هذا الأمر لم ينفذ وأن ما تم هو إنهاء خدمات 1431 وافدا وهناك فرق بين إنهاء الخدمات وإلغاء وظائف، لافتة إلى أنها تتفهم وجود بعض الوظائف التي تتطلب وجود عناصر غير كويتية مثل الخدمات ووظائف أخرى ما زالت الثقافة الاجتماعية ترفضها.

وأشارت الهاشم إلى أن هناك كتابا رسميا من وزير النفط بشأن وجود شواغر وظيفية في مؤسسة البترول تصل إلى 48 وظيفة وشركة نفط الكويت 787 وظيفة وشركة البترول الوطنية 642 وظيفة وشركة الصناعات البترولية المتكاملة 17 والشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود 21 وظيفة والشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية في المكتب الرئيسي إلى 13 وظيفة وشركة نفط الخليج في الوفرة الى 283 وظيفة، مشيرة إلى أن جميع هذه الشواغر في قطاع الخدمات النفطي لا غير.

وأشارت الهاشم إلى أنه رغم وجود هذه الشواغر إلا أن هناك مهندسات بترول لم يتم تعيينهن حتى الآن وما زلن في بيوتهن بينما المفترض تعيينهن بعد التخرج مباشرة.

وقالت الهاشم ان اللجنة وجهت كتابا إلى ديوان الخدمة المدنية وأتانا الرد من الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية، حيث قال إن مهندسات البترول لا يردن التوظيف بالأماكن البعيدة وعندما طلبنا منه أسماءهن وأرقام هواتفهن لم يأتنا الرد حتى الآن.

وأضافت أن الوكيل المساعد قال إنه قابل المهندسات وإنه شرح لهن بأنه لا توجد في الديوان وظائف توافق تحصيلهن العلمي «هندسة بترول» وأن مجال عملهن في شركات النفط وطلبت منه الأسماء لأتأكد إلا أنه لليوم لم تصلني أسماؤهن وأرقام هواتفهن.

وأعربت الهاشم عن استغرابها من وجود تقارير تؤكد أن البطالة وصلت إلى 12 ألف مواطن ولا يتم التحرك لحل هذه المشكلة.

من جانب آخر، أكدت الهاشم تأييدها الإجراءات التي يقوم بها المدير العام للهيئة العامة للزراعة الشيخ محمد اليوسف بالتحقيق في ملف القسائم الزراعية الموزعة دون وجه حق.

وأشارت الهاشم في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إلى أن اليوسف أراد تنظيف ملف غارق في التوزيعات غير العادلة حيث أعطيت لزوجات كويتيين من جنسيات آسيوية وغير عربية.

وقالت إن وزير الإعلام محمد الجبري مارس سلطة ليست من صلاحياته بعزل اليوسف كون هيئة الزراعة هيئة منفصلة، وأضافت «كان رد الوزير لي.. نعم عزلته لأنه حول هيئة الزراعة إلى ثكنة عسكرية».

وأكدت الهاشم موقف اليوسف في تنظيف الملفات التي استمرت سنوات طويلة وتوزيعات لمزارع لم تحقق الأمن الغذائي إنما تحولت إلى استراحات ومبان فخمة تنتج كرتونين «طماط وخيار» فقط لا غير.

وقالت إنها مستمرة في تقرير لجنة حماية المال العام بشأن الحيازات الزراعية ولن تتوقف حتى توقف التجاوزات.

صالح عاشور وصفاء الهاشم وخليل الصالح ومحمد الدلال ود.خليل عبدالله اثناء اجتماع لجنة الإحلال وأزمة التوظيف

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

الشواغر الوظيفية لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة في 2018/2/28

الجهة	صافي الشواغر
مؤسسة البترول الكويتية	48
شركة نفط الكويت	787
شركة البترول الوطنية الكويتية	642
الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة	17
شركة صناعة الكيماويات البترولية	156
شركة ناقلات النفط الكويتية	77
الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود	21
الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (المكتب الرئيسي)	13
الشركة الكويتية لنفط الخليج (المكتب الرئيسي/ الوفرة)	283
شركة البترول الكويتية العالمية (مكتب الكويت)	20
شركة خدمات القطاع النفطي	1
المجموع الكلي للمؤسسة وشركاتها	2065

أول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

الصالح: «الحيازات الزراعية» تتطلب إجراءات عادلة وشفافة

أكد النائب خليل الصالح تأييده كل خطوة إصلاحية تستهدف مواجهة الفساد في ملف الحيازات الزراعية التي توزعها الهيئة العامة للزراعة وكل ما يتعلق بالأمن الغذائي.

وقال الصالح في تصريح صحافي إن ملف الحيازات الزراعية ليس وليد الساعة وإنما تم تحريكه في المجلس السابق، كما أنه قضية لا يمكن وضعها في دائرة تصفية الحسابات، وإنما قضية وطنية تستوجب إجراءات عادلة وشفافة.

وشدد الصالح على أنه لا بديل عن استمرار التصدي للتجاوزات ومحاسبة المسؤولين عنها وكشف الحقائق ومواطن الخلل، مبينا أن توجه وزير الإعلام ووزير الدولة للشباب محمد الجبري بإشراك «مكافحة الفساد» يعد خطوة في الاتجاه الصحيح.

من جانب آخر، أشاد الصالح بجاهزية رجال الإطفاء وإدارة الطيران المدني في التعامل مع حريق غرفة التدخين بمطار الكويت والسيطرة عليه دون خسائر.

وقال ان تعامل رجال مركز إطفاء المطار والطيران المدني مع الحادث يعكس احترافية، مشيرا إلى جهود رئيس إدارة الطيران المدني، الشيخ سلمان الحمود، في متابعة الحادث وحرصه على إرسال رسالة طمأنة للجميع بمحدودية الحريق وسلامة جميع المسافرين والعاملين بالمطار.

ودعا إلى سرعة إنجاز التحقيقات بشأن الواقعة والكشف عن مسببات الحادث للحيلولة دون تكراره.

خليل الصالح

عبدالله يطالب الحكومة بحسم الخلاف حول «الحيازات»

د.خليل عبدالله

دعا النائب د.خليل عبدالله الحكومة إلى حسم الخلاف القائم حول تشابك الاختصاصات بين وزير الإعلام محمد الجبري ومدير عام الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية الشيخ محمد اليوسف فيما يخص مخالفات قضية الحيازات.

وقال عبدالله في تصريح صحافي إن مجلس الأمة سيكون له موقف إزاء هذه القضية في دور الانعقاد المقبل، مؤكدا أن القضية لن تقف عند حد من أخذ بل ستتجه لمن أعطى الحيازات من دون وجه حق. وأضاف العبدالله أن الحيازات الزراعية والحيوانية أبعد من مسألة التنفيع وأنها وجدت لتحقيق الأمن الغذائي وبالتالي أمن الوطن، مؤكدا الحاجة لتحقيق الأمن الغذائي في ظل الوضع الإقليمي الحالي.

وأوضح أن هناك مشاكل فيما يخص ملف توزيع الحيازات الزراعية، مطالبا بتعزيز دور المؤسسات القائمة على الرقابة المالية والقانونية وكذلك مجلس الأمة والذي سبق للمجلس ان حقق في هذا الملف. وتساءل العبدالله أين مؤسسات الدولة كهيئة الفساد والنيابة العامة من هذه القضية والشبهات المثارة حولها، مشيرا الى ان هناك مسؤولين عملوا في هيئة الزراعة ويمتلكون مجمعات وعقارات خارج الكويت فمن أين لهم هذا؟ وبين أن النواب لا يملكون أدلة وبراهين على الشبهات التي أثيرت حول تنفيع أشخاص بالهيئة ولكن يملكون تقديم توصيات. وأشار عبدالله إلى أن المجلس سبق أن قدم توصيات بهذا الشأن وهي الآن تحت نظر الوزير المسؤول ومدير عام الهيئة، مجددا مطالبته بحسم الخلاف حول الاختصاص.

طالب وزير التجارة بتشكيل فريق تنسيقي
عاشور: احتفاظ «العمالة المنزلية» بجوازات سفرهم يضر بمصالح المواطنين

صالح عاشور

طالب النائب صالح عاشور وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بضمان حقوق المواطنين بالنسبة للشروط التي وضعتها الفلبين لإرسال العمالة المنزلية إلى الكويت. وقال عاشور في تصريح صحافي «يجب على وزارة التجارة أن تشكل فريقا للتنسيق فيما بينها وبين وزارة الداخلية حتى لا يتم بخس حقوق المواطنين».

وأوضح أن «من بين الشروط التي وضعتها الفلبين أن يحتفظ العامل بجواز سفره وهذا الشرط إن تم تنفيذه فستكون عواقبه وخيمة، حيث يمكن لها العامل أن يكون مدينا للكفيل أو يرتكب جريمة أو يقوم بسرقة ما ويهرب خارج البلاد دون أن تتم محاكمته».

وأكد أهمية أن تضع الكويت شرطا بعدم سفر العامل دون أخذ موافقة خطية من الكفيل أو أن يحتفظ بجواز السفر حتى نضمن للمواطن حقوقه على الأقل. وطالب عاشور وزير التجارة بتفعيل دور شركة الدرة التي لم تعمل بالشكل المطلوب حتى الآن ما تسبب في تذمر المواطنين الذين طال انتظارهم بأن تباشر الشركة عملها بالشكل المطلوب.

وأضاف «إن كان هناك تقصير من أعضاء مجلس إدارة الشركة فيجب على الوزير محاسبتهم وأن تكون مصلحة المواطن هي الأولوية».

إعلان إطلاق خصخصة محطات الوقود لمبادري المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد إزالة العوائق في قانون "الصندوق"

الفضل: البلدية سلمت إحداثيات 9 مناطق لعربات الطعام المتنقلة

سلطان العبدان

أعلن عضو لجنة تحسين بيئة الأعمال النائب أحمد الفضل عن إطلاق خصخصة محطات الوقود لمبادري المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد إزالة العوائق في قانون «الصندوق»، كاشفا في الوقت نفسه عن أن البلدية أبلغت اللجنة خلال اجتماعها اليوم (أمس) عن تخصيص تسع مناطق لتنفيذ مشروع العربات المتنقلة.

وقال الفضل في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة اننا انتهينا اليوم (أمس) من الاجتماع التاسع للجنة، وناقشنا خلاله عددا من المواضيع منها تنظيم وتوزيع عربات الطعام المتنقلة على المناطق، وكنا قد قطعنا مشوارا طويلا في هذا الموضوع حتى وصلنا إلى شكل مرض نوعا ما، وانا شخصيا يرضّيني ان تخصص العربات في الفترة الاولى لفئة من لا وظيفة له، ونحن الآن في وضع تجربة بحيث ستوضع ضوابط داخلية، إذا رأوا أن العدد لا يحقق الشريحة المستهدفة.

وتابع «كنا متوقفين عند موضوع تخصيص الأراضي من قبل الجهات المعنية، والوزارة طلبت اراضي مختلفة بعضها تابع لشركة المشروعات السياحية، والشركة وافقت من حيث المبدأ وبعضها للهيئة العامة للشباب، وجميع هذه الطلبات تذهب إلى البلدية التي تقوم بدروها باستكمال اجراءات تخصيص تلك الأراضي».

ولفت الفضل إلى أن لجنة استكمال بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة الآن تقوم بدور واحد فقط وهو الربط بين الجهات المعنية وخلق حالة من التفاهم بين تلك الجهات، لا تأتي احداها وتصدر قرارا بعيد عن هدف الجهة الأخرى، وبالتالي عندما كنا نحضر في الاجتماعات كانت تحضر وزارة التجارة وجميع الجهات التي لها علاقة بصاحب العمل، ونتأكد من إزالة العوائق.

وأعلن الفضل أن البلدية سلمت اليوم (أمس) احداثيات 9 مناطق بإجمالي مساحة تصل إلى 5 آلاف متر حسبما أفادوا، وخلال أسبوع ستضع وزارة التجارة يدها على جميع تلك الأراضي، ولم يكن يرضينا أن تسلم تلك الأراضي فضاء ونرى أولا أن المساحة صغيرة ثانيا المناطق بعيدة وهذا الأمر يعود للمبادر نفسه إذا قبل أم لا، مبينا أن الاراضي التي كانت قد اختارتها وزارة التجارة أفضل لأصحاب تلك العربات وجمهور الاشخاص الذين سيتعاطون معهم.

وطالب بأن يرافق الاراضي التي تم تخصيصها بعض الخدمات بحيث لا يتم توزيع اراضي صحراء، منوها بتجربة تابعها عن قرب في احدى الدول الأوروبية ويمكن الاقتداء بها وتتمثل في إيجاد منطقة مسورة تتضمن الخدمات كافة والعمالة اللازمة يمكن أن تكون موقعا لهذه العربات.

وأوضح الفضل ان اللجنة بحثت الشؤون المتعلقة بالمشاريع متناهية الصغر بحضور وزارة التجارة وممثلي الصندوق وبرنامج القوى العاملة بهدف منح حافز لأصحاب هذه المشاريع عبر منحهم جزءا من دعم العمالة، مبينا أن برنامج دعم العمالة اشترط التأكد من مدى مطابقة صاحب التخصص للمهنة التي يمارسها قبل تقديم الدعم.

وأضاف أن «القوى العاملة» وجهت كتابا إلى مجلس الوزراء حددت فيه الأسباب والعوائق، ونحن طلبنا من وزارة التجارة الرد عليها حتى نصل إلى نقطة توافق معينة تضمن حصول المستحقين على الدعم، أما الآخرون فنرجئ موضوعهم، مشددا على ان اللجنة لا تريد أن يكون هذا الموضوع بابا للتحايل والتلاعب على المال العام.

وتطرق الفضل إلى تخصيص نحو 46 من محطات الوقود لاستثمارها من قبل المبادرين، مؤكدا أن تعديل قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة أتاح لهم المضي في عملية التخصيص التي توقفت منذ فبراير من العام 2016، منوها بتعاون مؤسسة البترول مع المبادرين.

وأضاف الفضل ان هذا جهدا يشكرون عليه، ونأمل من باقي الجهات الحكومية ان تبادر بمثل هذا النوع من التعاون.

وقال الفضل ان هناك مشكلة سابقة بشأن قانون الصندوق تم حلها من خلال التعديلات الأخيرة على القانون والعمل الآن إجرائي، حيث سيتم استثمار المحطة بالكامل على غرار ما يحدث في المملكة العربية السعودية.

وأشار الفضل إلى المضي في تخصيص محطات الوقود ولكنه يحتاج الى تدريب وتأهيل ومعرفة آلية وطرق حساب الوقود وغيرها من الامور الفنية بالإضافة الى معايير الامن والسلامة.

وأضاف الفضل ان مؤسسة البترول تدفع بهذا الامر لإنجازه، والجهات الرسمية بهذا الشكل كانت في قمة التعاون وتنتظر إجراءات تأسيس الشركة المشتركة والتي ستتنازل مؤسسة البترول عن حصتها فيها وفقا لمعايير التخارج حال تحققها حتى يتسلم ادارة الصندوق الإدارة كاملة.

وقال الفضل ان المداولة ستكون بين الشباب على تسلم المشروع بأماكن سيتم تحديدها حتى نعطيهم فرصا استثمارية بوقت محدد وبعدها يتم إعطاء المجال لمجموعات اخرى لاستثمار هذه المرافق.

وعن المواقع المخصصة من قبل البلدية قال الفضل ان مساحتها الاجمالية خمسة آلاف متر مربع لأصحاب المطاعم المتنقلة والبقالات، لافتا الى ان الأماكن التي سيتم توزيعها موجودة في الوفرة والعبدلي وغيرهما من المناطق التي يكثر تردد الكويتيين عليها في العطل وهي ليست أماكن قريبة من الأسواق او داخل المدن، مبينا ان شركة المشروعات السياحية وافقت على هذا الأمر.

وأكد الفضل ان العملية ستكون لترخيص موقع وتأهيله، حيث سيتم توفير جميع الخدمات اللازمة له، مؤكدا ان التجارة لديها اجتماعات مستمرة مع وزارة الأشغال لعمل البنية الأساسية بعد تسلم الأراضي من البلدية قائلا «بما اننا متأخرون عن الركب العالمي فإننا نريد ان نقدم شيئا جميلا متكاملا» ليكون مدخلا للبلد حتى وان كانت رسومه قليلة.

من جانب آخر، أوضح الفضل ان إحدى الصحف نشرت تصريحا لي عن زيارة وفد اتحاد السياحة الدولي للكويت لإيجاد حل لمشكلة السياحة في الكويت وكان لي تعليق على ما حدث في اجتماع الجمعية العمومية، وأحب ان أؤكد عدم وجود أي مشكلة لي مع اتحاد السياحة.

وقال الفضل: نحن لسنا طرفا ويجب الا نكون طرفا لأن مخالفة الاجراءات لديها جهات تتابعها، لافتا الى ان تعليقه كان على الوفد الذي زار الكويت ووجود تخوف تجاهها، لاسيما مع وجود تجارب معينة لنا معهم بالماضي، مشيرا الى انه في ظل الاعضاء الذين يمثلون الكويت فإننا نبحث عن وضع لحل هذه المشاكل دون تأزيمها.

وطالب الفضل بضرورة إبداء الآراء والحلول لفتح صفحة جديدة وان كان هناك اصرار حكومي على مخالفة القوانين فإننا نرفض ذلك كوننا أقسمنا على حفظ القانون وحمايته، مؤكدا على التقدير والاحترام لجميع الاخوة الذين لهم علاقة بانتخابات اتحاد السباحة الأخيرة وإننا في لجنة الشباب والرياضة لن نتدخل والجميع لدينا على مسافة واحدة.

فراج العربيد واسامة الشاهين واحمد الفضل وعمر الطبطبائي خلال اجتماع اللجنة

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

خالد الروضان واركان وزارته أثناء اجتماع لجنة تحسين بيئة الأعمال

البلدية خصصت مساحة تصل إلى 5 آلاف متر لعربات المطاعم المتنقلة والبقالات و«التجارة» ستضع يدها على الأراضي ونحن نطالب بزيادة المساحة